CBD/SBI/7/9

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: General
3 June 2026

Arabic
Original: English

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الاجتماع السابع
نيروبي، 4–12 أغسطس/آب 2026
البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*
إشراك الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى لتعزيز تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

استعراض دور الحكومات دون الوطنية والمحلية في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي**

مذكرة من الأمانة

أولا – مقدمة

1– طلب مؤتمر الأطراف في الفقرة 7 من المقرر 12/15 إلى الأمينة التنفيذية، رهنا بتوافر الموارد، إجراء استعراض لدور الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى في تنفيذ أهداف الاتفاقية وبروتوكوليها وإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وتقديم التقرير إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ للنظر فيه في اجتماع يعقد قبل الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف.

2– وبناءً على هذا الطلب، ورهناً بتوافر الموارد، كلّفت الأمانة المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية–الحكومات المحلية من أجل الاستدامة،[1] وبمساهمات من شبكة Regions4،[2] بإعداد استعراض مماثل بشأن الإجراءات دون الوطنية. ويشمل الاستعراض تقييماً مكتبياً للمعلومات المتاحة، بما في ذلك دراسات الحالة والالتزامات والإجراءات المُبلّغ عنها من خلال المنصات والمبادرات ذات الصلة بالعمل دون الوطني والمحلي في مجال التنوع البيولوجي. ورغم أن الاستعراض الكامل لا يزال قيد الإعداد، فإن مرفق هذه المذكرة يتضمن ملخصاً تنفيذياً للاستعراض، أُعدّ بالتعاون مع المجلس الدولي، لدعم نظر الهيئة الفرعية للتنفيذ في هذه المسألة.

3– ويقدم الاستعراض نظرة عامة رفيعة المستوى للإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى لدعم تنفيذ الاتفاقية وإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. كما يسلط

---

* CBD/SBI/7/1.

** تصدر هذا الوثيقة دون تحرير رسمي، باستثناء مشروع التوصية الوارد في القسم ثالثا.

1 https://iclei.org/.

2 https://regions4.org/.

الضوء على دور ترتيبات الدعم المؤسسي، والشراكات والمنصات ذات الصلة، بما في ذلك منصتا "مدن مع الطبيعة"[3] (CitiesWithNature) و"أقاليم مع الطبيعة"[4] (RegionsWithNature)، في دعم تبادل المعارف، ووضوح الرؤية، والإبلاغ الطوعي، وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي من قبل الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى.

4- وتتضمن هذه المذكرة ملخصًا لأهم النتائج المستخلصة من الملخص التنفيذي المرفق، بالإضافة إلى معلومات موجزة مستقاة من التقارير الوطنية السابعة والتحليلات ذات الصلة التي أُعدت للاستعراض العالمي للتقدم الجماعي في تنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. كما تتضمن عناصر من مشروع توصية لتنظر فيها الهيئة الفرعية (القسم ثالثا).

ثانيًا- النتائج الرئيسية

5- يُبرز الاستعراض الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى في دعم تنفيذ الاتفاقية وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما يتوافق مع التشريعات والظروف والترتيبات المؤسسية الوطنية.

6- ويوثق الاستعراض أمثلة على الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى في مجالات تشمل التخطيط الشامل للتنوع البيولوجي، واستصلاح النظم الإيكولوجية، والمناطق المحمية والمحفوظة، والتنوع البيولوجي الحضري، والترابط الإيكولوجي، والتوعية، وبناء القدرات، والرصد والإبلاغ. كما يُبرز التقرير دور ترتيبات الدعم المؤسسي والشراكات والمنصات التطوعية في دعم التنسيق وتبادل المعارف ووضوح رؤية الأعمال المتعلقة بالتنوع البيولوجي على المستويين دون الوطني والمحلي.

7- ويُحدد الاستعراض أيضًا التحديات المتكررة المتعلقة بالتنسيق المؤسسي والقدرات التقنية والمالية، ودمج المعلومات دون الوطنية والمحلية في عمليات رصد التنوع البيولوجي والإبلاغ عنه.

8- وتشير المعلومات المستقاة من التقارير الوطنية السابعة والتحليلات ذات الصلة، المُعدة للاستعراض العالمي للتقدم الجماعي في تنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، إلى أن تنفيذ العديد من أهداف هذا الإطار يشمل مجالاتٍ تضطلع فيها الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى بمسؤوليات ووظائف مهمة، بما في ذلك التخطيط المكاني، والاستصلاح، والمناطق المحمية والمحفوظة، والتخطيط الحضري، وإشراك أصحاب المصلحة.

9- وعلى وجه الخصوص، تُبرز المعلومات المستقاة من التقارير الوطنية السابعة أهمية الهدف 12 من أهداف الإطار بالنسبة للمدن والسلطات المحلية، نظرًا لتركيزه على زيادة مساحة وجودة وترابط المساحات الخضراء والزرقاء

[3] https://citieswithnature.org/.

[4] https://regionswithnature.org/.

في المناطق الحضرية والمكتظة بالسكان، وتحسين الوصول إليها والاستفادة منها، وذلك من خلال التخطيط الحضري الشامل للتنوع البيولوجي. وتشير التحليلات ذات الصلة، المُعدة للاستعراض العالمي، إلى تزايد الاهتمام بالتخضير الحضري، والممرات الإيكولوجية، واستصلاح النظم الإيكولوجية الحضرية، والتخطيط الحضري للتنوع البيولوجي، والحلول القائمة على الطبيعة، مع تسليط الضوء في الوقت نفسه على التحديات المستمرة المتعلقة بأنظمة الرصد، والمنهجيات، وتوافر البيانات، وقدرات التنفيذ ذات الصلة بالعمل الحضري في مجال التنوع البيولوجي.

10- وبوجه عام، تشير النتائج المستخلصة من الاستعراض المرفق والمعلومات الواردة في التقارير الوطنية السابعة إلى أن تعزيز التنسيق والتعاون والمشاركة بين مختلف مستويات الحكومة، حسب الاقتضاء ووفقًا للتشريعات والظروف الوطنية، من شأنه أن يدعم تنفيذًا أكثر فعالية للاتفاقية وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

ثالثًا- توصية

11- حبذا لو أوصت الهيئة الفرعية للتنفيذ مؤتمر الأطراف بأن يعتمد، في اجتماعه السابع عشر، مقررا وفق الخطوط التالية:

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى مقرره 12/15 المؤرخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2022،

1- *يحيط علمًا* بالملخص التنفيذي[5] لتقرير استعراض دور الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي[6] وبروتوكوليها وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛[7]

2- *يشجع* الجهود المستمرة المبذولة من أجل تعزيز التنسيق والتعاون والمشاركة على جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك في سياق تنفيذ خطة العمل بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى من أجل التنوع البيولوجي (2023-2030)،[8] دعماً لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكوليها والإطار.

[5] CBD/SBI/7/9، المرفق.

[6] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 1760، الرقم 30619.

[7] المقرر 4/15، المرفق.

[8] المقرر 12/15، المرفق.

مرفق

ملخص تنفيذي لتقرير استعراض دور الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكوليها وإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

يُعاد أدناه نشر الملخص التنفيذي لتقرير استعراض دور الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكوليها وإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وذلك بالصيغة التي استلمتها بها الأمانة.

أولاً– مقدمة

الحفاظ على الزخم من مونتريال وكالي إلى يريفان

يستجيب التقرير للفقرة 7 من المقرر 12/15، التي تطلب من الأمينة التنفيذية إجراء استعراض لدور الحكومات دون الوطنية والمحلية في تنفيذ الاتفاقية وإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي قبل انعقاد مؤتمر الأطراف السابع عشر. ويتوافق الإطار الزمني لهذا الاستعراض مع الاستعراض العالمي للتقدم الجماعي المحرز في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وعلى الرغم من توافق الإطارين الزمنيين، وتقديم مساهمات الحكومات دون الوطنية والمحلية في تحقيق أهداف إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والمُبلغ عنها في منصتي عمل مدن مع الطبيعة وأقاليم مع الطبيعة، إلى آلية تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي، فإن استعراض مشاركة الحكومات دون الوطنية والمحلية بموجب المقرر 12/15 يُعد عملية وتقريراً منفصلين تماماً. ولتوضيح الفرق بين الاستعراض العالمي واستعراض دور الحكومات دون الوطنية والمحلية، يبدأ التقرير بملخص موجز لكل من عمليتي الاستعراض هاتين، قبل تحديد دور الحكومات دون الوطنية والمحلية في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

1–1– الاستعراض العالمي للتقدم الجماعي في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

بعد اعتماد إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، قامت الأطراف بترجمة طموحاتها إلى أولويات وإجراءات وطنية: فقبل نهاية شهر فبراير/شباط عام 2026، قدم 119 طرفاً أهدافاً وطنية متوافقة مع الإطار، وقام 44 طرفاً بتحديث استراتيجياته وخطط عمله الوطنية للتنوع البيولوجي. وتُعدّ هذه الوثائق أساسية في تحديد كيفية اعتزام الحكومات تحقيق الأهداف العالمية الثلاثة والعشرين لإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي قبل نهاية عام 2030، وتحقيق أهدافها الأربعة الطويلة الأجل قبل نهاية عام 2050، وتحديد إطار العمل على المستويين دون الوطني والمحلي.

وفي مؤتمر الأطراف السادس عشر المنعقد في كالي، أشارت الأطراف إلى ضرورة تسريع وتيرة التنفيذ وذلك من خلال اعتماد عدة مقررات تهدف إلى تمكين وتعزيز التنفيذ والاستعراض، بما في ذلك بشأن تفعيل صندوق كالي لتقاسم المنافع من معلومات التسلسل الرقمي؛ وإنشاء هيئة دائمة لتعزيز دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد للفترة 2025–2030.

إضافةً إلى ذلك، ولضمان قياس التقدم المحرز في الوقت المناسب وبفعالية في تحقيق غايات وأهداف التنوع البيولوجي العالمية، اعتمدت الأطراف آليات للتخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض، بما في ذلك الاستعراض العالمي للتقدم الجماعي المحرز في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي (الاستعراض العالمي)، والتي ستُجرى في الاجتماعين السابع عشر والتاسع عشر لمؤتمر الأطراف (المقرران 6/15 و32/16). وهذا أنشأ آلية للاستعراض العالمي الدوري، مما يعكس نظام المناخ، وآلية الإبلاغ عن التقدم الجماعي وتقييمه، وتحديد الثغرات، ومساعدة الأطراف على رفع مستوى طموحها بشأن تحقيق أهداف عام 2030 وغايات عام 2050. وقد كلف المقرر 6/15 الهيئة الفرعية للتنفيذ بوضع إجراءات ملموسة للاستعراض العالمي، بالاستعانة بمشورة الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن المدخلات العلمية والتقنية والتكنولوجية ذات الصلة التي ينبغي أن يستند إليها الاستعراض العالمي.[9] وتُشرف لجنة استشارية على عملية الاستعراض العالمي هذه لضمان قيادة الأطراف للاستعراض ودعمها من قِبل الفريق الاستشاري العلمي والتقني المخصص لإعداد التقرير المتعلق بالتقدم الجماعي في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وقد بدأت عملية الاستعراض العالمي عقب اعتماد المقرر 6/15 باستعراض الأدلة، بما في ذلك التقارير الوطنية والتقييمات العلمية ومساهمات الحكومات والجهات المعنية. وخلال الاستعراض العالمي نفسه، تدرس الأطراف العقبات والدروس المستفادة، وتتبادل أفضل الممارسات، وتوضح ما نوع الدعم الإضافي المطلوب.

ومنذ اعتماد إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، ركزت خارطة الطريق من مونتريال إلى كالي ويريفان بشكل مباشر على الاستعراض العالمي الأول. وستجتمع الأطراف والحكومات الأخرى والمراقبون في أرمينيا لحضور مؤتمر الأطراف السابع عشر، حيث سيجيب العالم، ولأول مرة منذ اعتماد إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، على أسئلة بالغة الأهمية: *هل نحن على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف العالمية الثلاثة والعشرين؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الذي يجب تسريعه أو تعزيزه أو تصحيحه؟*

وكان الاجتماع السادس والعشرون للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الذي عُقد في مدينة بنما في أكتوبر/تشرين الأول 2025، منعطفا مهما في هذه الخطة. وقد اتفق المندوبون خلاله على مشروع أول تقرير عن التقدم المحرز في العالم، لتقييم التقدم الجماعي، وتحليل التنفيذ الوطني من خلال خطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتحديد الثغرات المتبقية، وتحديد الإجراءات ذات الأولوية اللازمة لتسريع التنفيذ في الإطار كله.

وباختصار، من كالي إلى يريفان، ينتقل المجتمع الدولي من الالتزام إلى العمل والمساءلة. وسيحدد الاستعراض العالمي لمؤتمر الأطراف السابع عشر التوجهات لما تبقى من العقد، بما يضمن أن يصبح إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي ليس مجرد خطة على ورق، بل مسار حقيقيا يفضي إلى العيش المتوائم مع الطبيعة قبل نهاية عام 2050.

1-2- الغرض من استعراض دور الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى ونطاقه في تنفيذ الاتفاقية وبروتوكوليها وإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

يُعدّ المقرر 12/15 بشأن التعاون مع الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى لتعزيز تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتُمد في مؤتمر الأطراف الخامس عشر، مقررا تاريخيًا، إذ يُمثّل

[9] إجراء الاستعراض العالمي محدد في الوثيقة CBD/SBI/4/4/Add.2/Rev.1 ومعتمد في المقرر 34/16.

الآلية الوحيدة للحوكمة المتعددة المستويات في اتفاقيات ريو الثلاث. ويوفر هذا المقرر إطارًا وخطة عمل شاملة للعقد لدعم الأطراف والحكومات دون الوطنية والمحلية في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وكما ذكرنا آنفًا، يطلب المقرر 12/15 من الأمينة التنفيذية إجراء استعراض لدور الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى في تنفيذ أهداف الاتفاقية وبروتوكوليها وإطار كونمينغ–مونتريال، وذلك رهناً بتوافر الموارد، وتقديم التقرير إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ للنظر فيه قبل موعد انعقاد مؤتمر الأطراف السابع عشر.

والغرض من هذا التقرير هو الاستجابة لطلب الأطراف هذا من خلال استعراض الدور الأساسي للحكومات دون الوطنية والمحلية في المساهمة في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وتحقيق أهدافه لعام 2030، وذلك بمقياس مجالات العمل السبعة المحددة في المقرر 12/15. وباعتبارها السلطات الأقرب إلى السكان والمسؤولة عن تخطيط استخدام الأراضي، واستصلاحها، والمناطق المحمية، والعمل على مستوى المجتمعات المحلية، تعمل الحكومات دون الوطنية والمحلية في المناطق التي تكون فيها ضغوط التنوع البيولوجي ضغوطا مباشرة أكثر من غيرها من المناطق. ولذلك، فهي في وضع مثالي لتنفيذ الإجراءات والحلول الأكثر فعالية في معالجة فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية على أرض الواقع.

وليس الغرض من هذا التقرير أن يكون تقريرًا منهجيًا وشاملًا لعرض وقياس التقدم الذي أحرزته الحكومات دون الوطنية والمحلية بالفعل. بل يهدف هذا التقرير إلى تقديم لمحة عامة عن بعض المبادرات والإجراءات والبرامج والمشاريع العديدة التي تنفذها المدن، الكبيرة والصغيرة، وسلطات المقاطعات والأقاليم والولايات والمناطق في العالم، والتي تُسهم في تحقيق أهداف عام 2030 ومجالات العمل المحددة في خطة العمل المعتمدة بموجب المقرر 12/15 المعتمد في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. ويتجلى ذلك من خلال منظورين متكاملين:

(1) أولًا، نظرة عامة مكتبية على الإجراءات المتخذة لتنفيذ مجالات العمل المحددة في المقرر 12/15 من منظور الحكومات دون الوطنية والمحلية؛

(2) ثانيا، مجموعة مختارة من دراسات الحالة التمثيلية وردت من الحكومات دون الوطنية والمحلية في العالم، لتوضيح كيفية مساهمتها في تحقيق أهداف إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

ومن خلال التوافق مع المقرر 12/15، يؤكد التقرير أن الاعتراف بمساهمات الحكومات دون الوطنية والمحلية وتعزيزها متوافقان مع نهج يشمل الحكومة بأكملها الذي يجسده إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وتعتبر الحكومات دون الوطنية والمحلية جزءًا أساسيًا من العديد من الأطراف والحكومات الأخرى، والدور الذي تضطلع به في تنفيذ أهداف الاتفاقية، فضلا عن الرصد والإبلاغ، والتعميم، وتعبئة الموارد، وبناء القدرات والتواصل، والتعليم والتوعية العامة، والمشاركة الاجتماعية، وإتاحة المعلومات لعموم الناس، دور جوهري لنجاح وفعالية تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال.

1–3– العملية والمنهجية المتبعتان في إجراء الاستعراض

لم يتطرق القرار 12/15 إلى العملية والإجراءات الواجب اتباعها ونطاق الاستعراض، باستثناء الإشارة إلى أنها "رهن بتوافر الموارد". ونظرًا لنقص الموارد، تعذر إجراء عملية جمع بيانات واستعراض شاملة ومنهجية وموثقة على جميع مستويات وقطاعات الحكومة. ونتيجةً لذلك، اقتصر الاستعراض على البيانات المتاحة والمتوفرة بسهولة. وبناءً على ذلك، أُعدّ هذا التقرير بناء على مزيج من الاستعراض والتحليل المكتبي السريع والعالي المستوى لمصادر البيانات الموجودة. ويعتمد التقرير بشكل أساسي على دراسات حالة مستقاة من قاعدة بيانات دراسات حالة تابعة لشبكة Regions4، بالإضافة إلى الالتزامات والإجراءات وجوانب التقدم التي أبلغت عنها الحكومات دون الوطنية والمحلية على منصتي أقاليم مع الطبيعة (RegionsWithNature) ومدن مع الطبيعة (CitiesWithNature). وتُقدّم هذه المصادر مجتمعةً دليلًا على مثال نموذجي للابتكار والتحديات والمساهمات التي تواجهها الحكومات دون الوطنية والمحلية في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. بيد أن نقص الموارد اللازمة لجمع البيانات الشاملة كشف وجود بعض الثغرات. أولاً، لا يقدم هذا التقرير سوى منظور دون وطني، ولا يعكس الإجراءات أو التقدم المحرز على مستوى الحوكمة المتعددة المستويات. ونظرًا لعدم توفر التمويل اللازم لإجراء مسح شامل ومنهجي للتقدم المحرز، تعذر الحصول على بيانات عن الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني فيما يتعلق بمجالات العمل السبعة لخطة العمل وإدراجها في هذا التقرير. ثانيًا، ولأن التقرير يستند إلى دراسات حالة موثقة متاحة والتزامات مقدمة طواعية من المدن والمناطق، فإنه محدود في تمثيله للحكومات دون الوطنية والمحلية من مختلف أنحاء العالم.

2- السياق الأساسي

2-1- نهج يشمل الحكومة بأكملها في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

النهج الذي "يشمل الحكومة بأكملها" يعني عمليًا أن الأطراف مسؤولة عن وضع وتطبيق السياسة العامة والتدابير القانونية والإدارية اللازمة للتنفيذ على المستوى الوطني، وأن على المقاطعات والمدن والبلديات المساهمة في تحقيق أهداف ورؤية إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي المتمثلة في العيش في "انسجام مع الطبيعة" قبل نهاية عام 2050. ويُقر هذا النهج بأن نجاح إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي يتطلب إرادة سياسية واعترافًا على أعلى مستويات الحكومة، ويعتمد على العمل والتعاون من جميع مستويات الحكومة. وينعكس هذا في الإطار نفسه، الذي يتضمن، لأول مرة، هدفًا موجهًا بالتحديد إلى الحكومات المحلية (الهدف 12)، إلى جانب العديد من الإشارات الإضافية إلى دور السلطات دون الوطنية والمحلية في مقررات اتفاقية التنوع البيولوجي. ويُظهر استعراض الإجراءات المتخذة على المستويين دون الوطني والمحلي، والموثقة في دراسات الحالة، والمُدرجة في منصتي "مدن مع الطبيعة" و"أقاليم مع الطبيعة"، أن هذه المستويات الحكومية تُسهم في تحقيق نطاق أوسع بكثير من الأهداف يتجاوز الهدف 12 وحده.

علاوة على ذلك، يُساعد نهج يشمل الحكومة بأكملها في تعزيز التآزر بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. وحتى الخطوات المتواضعة لمواءمة تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والمساهمات المحددة وطنياً، وأهداف حياد تدهور الأراضي، يُمكن أن تُحقق فوائد كبيرة. وتضطلع أمانات اتفاقيات ريو الثلاث بدور هام في تيسير هذا التنسيق. وهنا أيضاً، حدد الاستعراض المكتبي عدة أمثلة على دمج الحكومات دون الوطنية والمحلية لاعتبارات التنوع البيولوجي في خطط المناخ المحلية، والعكس صحيح، وتحقيق أهداف المناخ والتنوع البيولوجي في وقت واحد.

2-2- خطة العمل بموجب المقرر 12/15

أُعدت خطة العمل للتنفيذ وفقًا للتشريعات الوطنية، وتتضمن قائمة بالأنشطة، مصنفة في سبعة مجالات عمل مترابطة ومتكاملة. وتتمثل أهداف خطة العمل في ما يلي:

(أ) **تعزيز المشاركة المحلية**، من خلال زيادة مشاركة الحكومات دون الوطنية والمدن في تنفيذ أطر عمل واستراتيجيات التنوع البيولوجي والإبلاغ عنها؛

(ب) **تحسين التنسيق وتبادل المعارف**، من خلال تعزيز التعاون وتبادل الدروس المستفادة بين الحكومات والمنظمات والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة لدعم الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي وإدماجه في التخطيط؛

(ج) **دعم الأدوات وبناء القدرات**، من خلال تحديد السياسات وآليات التمويل والبرامج التي تمكّن السلطات المحلية من اتخاذ إجراءات فعّالة بشأن التنوع البيولوجي بما يتماشى مع الجهود الوطنية، والترويج لها؛

(د) **رفع** مستوى الوعي، من خلال الترويج للتنوع البيولوجي عبر التواصل والتعليم ومبادرات التوعية العامة.

وتُحثّ الأطراف والحكومات الأخرى على تنفيذ خطة العمل، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الأولويات والقدرات والاحتياجات الوطنية، بدعم من الأمانة والشركاء الرئيسيين الآخرين مثل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، والحكومات المحلية من أجل الاستدامة، وشبكة Regions4، ومجموعة الحكومات دون الوطنية الرائدة، ولجنة الأقاليم التابعة للاتحاد الأوروبي. وتشمل العناصر الرئيسية الأخرى المتعلقة بتنفيذ خطة العمل ما يلي:

- **التقييم والبيانات:** تعزيز الأدوات التطوعية مثل مؤشر سنغافورة، وتحسين الإنتاج المشترك للبيانات من أجل التخطيط القائم على الأدلة؛

- **الرصد والإبلاغ:** تشجيع استخدام منصات الالتزام والإبلاغ مثل منصتي الأقاليم مع الطبيعة والمدن مع الطبيعة، ودمج المساهمات المحلية في التقارير الوطنية؛

- **الدعم المؤسسي:** حشد الشراكة العالمية واللجان الاستشارية لاتفاقية التنوع البيولوجي لتوجيه التنفيذ وتنسيقه؛

- **المرونة:** كفالة بقاء الخطة قابلة للتكيف مع الأولويات الوطنية والمحلية المتغيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، تحدد خطة العمل سبعة مجالات عمل مترابطة ومتكاملة، تُشكل إطار عمل يُمكن للأطراف وحكوماتها دون الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة من خلاله وضع إجراءاتهم الخاصة لتنفيذ خطة العمل. وباختصار، يُعزز المقرر 12/15 من وضوح مساهمات الحكومات دون الوطنية والمحلية ودعمها وتكاملها ضمن اتفاقية التنوع البيولوجي، اعترافا منه بأن التنفيذ الفعال للإطار العالمي للتنوع البيولوجي يعتمد على تنسيق العمل على جميع مستويات الحكومة.

3- التقدم المُحرز في مجالات العمل السبعة في خطة العمل

حيث إن المقرر 12/15 يتوقع أن يحظى تنفيذ خطة العمل بدعم اللجان الاستشارية المعنية بالحكومات المحلية والتنوع البيولوجي، والحكومات دون الوطنية والتنوع البيولوجي، والشراكة العالمية بشأن الحكومات دون الوطنية والمحلية من أجل التنوع البيولوجي، فإن هذا القسم يبدأ بإعطاء نظرة عامة موجزة عن كيفية قيام هذه الهياكل بدعم التنفيذ منذ عام 2022. ويرد في القسم الفرعي 3-3 أدناه بيانٌ مُوجزٌ لما أحرزته الحكومات دون الوطنية والمحلية من تقدم في كل مجال من مجالات العمل السبعة. وكما هو موضح في القسم 1-3 أعلاه، لا يشمل هذا القسم الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بمجالات العمل السبعة لخطة العمل.

3-1- اللجان الاستشارية لاتفاقية التنوع البيولوجي المعنية بالحكومات دون الوطنية والمحلية والتنوع البيولوجي

تهدف اللجان الاستشارية المعنية بالحكومات المحلية والتنوع البيولوجي، والحكومات دون الوطنية والتنوع البيولوجي، المنشأة بموجب المقرر 10/ 22 في عام 2010 والمجددة بموجب المقرر 12/15، إلى تقديم مدخلات ودعم لخطة العمل من وجهة نظر المدن والسلطات المحلية والحكومات دون الوطنية، على التوالي.

وتتولى شبكة Regions4، بالشراكة مع حكومة كيبيك، تنسيق مهام اللجنة الاستشارية المعنية بالحكومات دون الوطنية والتنوع البيولوجي. وتتألف اللجنة حاليًا من 26 حكومة إقليمية[10]، تعقد اجتماعات تنفيذية ربع سنوية، بدعم من المنظمات الشريكة،[11] لتعزيز جهودها بشكل جماعي. ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة الاستشارية في تمثيل أعضائها والدفاع عن مصالحهم في اجتماعات اتفاقية التنوع البيولوجي التي تعقد بين الدورات ومؤتمرات الأطراف، مع التركيز على الدور المحوري الذي يضطلع به القادة الإقليميون في تنفيذ أهداف الاتفاقية. وبالتوازي مع ذلك، تُشكل اللجنة منصةً تتيح للأعضاء تبادل الخبرات تعزيزا للعمل المتعلق بالتنوع البيولوجي في أقاليمهم. وتسعى اللجنة أيضًا إلى تعزيز التعاون بين أعضائها وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والأطراف. ويحظى هذا العمل بدعم شركائها التنفيذيين، ومجموعة الحكومات دون الوطنية الرائدة، بقيادة مقاطعة آيتشي، ومنصة التعلم المتعلق بالتنوع البيولوجي التابعة لشبكة Regions4. وتتولى مجموعة الحكومات دون الوطنية الرائدة تنظيم فعاليات على المستوى السياسي وإصدار منشور كل سنتين عن التقدم المحرز، بينما تُيسر منصة التعلم المتعلق بالتنوع البيولوجي لأعضائها تبادل المعارف وفرص التعلم بين الأقران.

ويجري تنسيق أعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالحكومات المحلية والتنوع البيولوجي من خلال المركز العالمي للتنوع البيولوجي للمدن التابع للمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية – الحكومات المحلية من أجل الاستدامة. وتتألف

[10] كانت اللجنة الاستشارية المعنية بالحكومات دون الوطنية والتنوع البيولوجي تضم حتى شهر أبريل/نيسان 2026، الأعضاء التالية أسماؤهم: اسكتلندا، إقليم الباسك، أندرا براديش، أوفرن–رون–ألب، أونتاريو، آيتشي، بارانا، بالاوان، خاليسكو، ريو دي جانيرو، سانتا فيه، ساو باولو، سيتشوان، شمال الراين–وستفاليا، غانغوون، غوساس، غوياس، فاتيك، قرطبة، كاتالونيا، كاليفورنيا، كامبيتشي، كيبيك، لومباردي، ووالغا، ويلز.

[11] شركاء اللجنة الاستشارية المعنية بالحكومات دون الوطنية والتنوع البيولوجي هم: رابطة وكالات الأسماك والحياة البرية، واتحاد حكومات مقاطعات الإكوادور، ومركز البحوث الإيكولوجية والتطبيقات الحراجية، واللجنة الأوروبية المعنية بالأقاليم.

اللجنة حاليًا من رؤساء بلديات يمثلون 15 مدينة؛[12] وهي تتلقى الدعم من فريق عمل تقني يضم كبار الفنيين و/أو يضم خبيرًا من كل مدينة عضو. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه اللجنة الاستشارية في أن تكون آليةً تُمكّن المدن من المشاركة الفعّالة في عمليات اتفاقية التنوع البيولوجي والاجتماعات التي تعقدها بين الدورات، وتقديم مساهمات فيها؛ ومنصةً لصياغة طموحات المدن ومواقفها بشأن المساهمات في إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والاتفاق عليها. إضافةً إلى ذلك، تسعى اللجنة الاستشارية إلى تعزيز التعاون بين أعضائها وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والأطراف المعنية، وذلك من خلال الإعراب عن وجهات نظر المدن بشأن خطة العمل وتنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

3-2- الشراكة العالمية للعمل المحلي ودون الوطني من أجل التنوع البيولوجي

انبثقت الشراكة العالمية للمدن والتنوع البيولوجي من إقرار بأن المدن والحكومات دون الوطنية جهات فاعلة أساسية في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي عام ٢٠٠٦، دعا أكثر من ٣٠٠ سلطة محلية، خلال انعقاد الجمعية العامة للمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية في كيب تاون، إلى إطلاق مبادرة تجريبية للعمل المحلي من أجل التنوع البيولوجي، مما أدى إلى قيام 21 مدينة، تمثل 52 مليون نسمة، بالتعاون مع المجلس الدولي ومبادرة العد التنازلي لعام ٢٠١٠ للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وفي عام ٢٠٠٧، اعتمد اجتماع عُقد في كوريتيبا بالبرازيل، بحضور ٣٤ رئيس بلدية أو ممثلاً، إعلان كوريتيبا بشأن المدن والتنوع البيولوجي، الذي ألزم المدن بدعم أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وهدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠. وشُكِّلت فرقة عمل تضم أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنظمة اليونسكو، ورؤساء بلديات كوريتيبا، وبون، وناغويا، ومونتريال، وسنغافورة.

وجرى تعزيز مقترح الشراكة العالمية الرسمية بشأن المدن والتنوع البيولوجي في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي المنعقد في بون عام 2008 من خلال إعلان بون، وأُطلق رسميًا في المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة برعاية الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في برشلونة عام 2008. وقد هيأت هذه الشبكة المدن للسنة الدولية للتنوع البيولوجي للأمم المتحدة عام 2010، وبلغت ذروتها في إعلان آيتشي/ناغويا بشأن السلطات المحلية والتنوع البيولوجي، واعتماد خطة عمل اتفاقية التنوع البيولوجي للفترة 2011–2020 بشأن المدن والسلطات المحلية والتنوع البيولوجي في مؤتمر الأطراف العاشر في ناغويا. وعُقد أول اجتماع تنفيذي في مونبلييه، بفرنسا، عام 2011، مما أدى إلى استمرار التنسيق في مؤتمرات الأطراف اللاحقة.

3-3- مجال العمل 1: تطوير وتنفيذ استراتيجيات وإجراءات التنوع البيولوجي

برنامج 30 X 30 لحماية الأراضي والمياه الساحلية في ولاية كاليفورنيا، بالولايات المتحدة الأمريكية

[12] كانت اللجنة الاستشارية المعنية بالمدن تضم حتى شهر أبريل/نيسان 2026، المدن التالية: إزمير، بون، تيرانا، دوربان (إيثكويني)، ساو باولو، شفشاون، كاجايان دي أورو، كالي، كامبيناس، كوريتيبا، لوس أنجلوس، مكسيكو سيتي، مونتريال، ميديلين، ناغويا.

يهدف برنامج كاليفورنيا 30x30 إلى حماية 30 في المائة من الأراضي والمياه الساحلية قبل نهاية عام 2030 من خلال تنسيق الأعمال بين وكالات الولاية والقبائل والشركاء المحليين. ويجري تتبع التقدم المحرز بواسطة منصة نظم المعلومات الجغرافية التابعة لهيئة كاليفورنيا للطبيعة وأنظمة التقارير السنوية. واعتبارًا من عام 2025، يخضع أكثر من 26 في المائة من الأراضي و21،9 في المائة من المياه الساحلية للحماية. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

دمج المشاركة والأدوات اللازمة لبرنامج 30x30 للحفظ في مقاطعة كيبيك، بكندا

تنفذ كيبيك هدفها من برنامج 30x30 من خلال توجيه دعوات عامة لإنشاء مناطق محمية، وإجراء حوارات منظمة مع أصحاب المصلحة، ومن خلال أدوات الاعتراف في إطار تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على مناطق. وتدمج هذه العملية المشاورات الإقليمية، ومشاركة الشعوب الأصلية، وأدوات دعم المقرر لتحديد الأولويات لمناطق الحماية. وانبثق عن هذه العملية أكثر من 500 مقترح، وساهمت في تحديد مناطق محمية ومحفوظة جديدة. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

استراتيجية مونتريال المحلية للتنوع البيولوجي

وضعت مدينة مونتريال في مقاطعة كيبيك الكندية استراتيجية وخطة عمل محلية للتنوع البيولوجي، بعنوان *حفظ التنوع البيولوجي وتعزيز الوصول إلى الطبيعة لعام 2030، وخطة عمل للفترة 2024-2028*، وتركزان على حماية النظم الإيكولوجية، ودمج الطبيعة في التخطيط الحضري، وإشراك المواطنين من خلال مبادرات مثل "خطة الطبيعة والرياضة". وتشمل الإجراءات الرئيسية حماية 10 في المائة من أراضي المدينة، وزراعة 500 ألف شجرة قبل نهاية عام 2030، وإدارة الممرات الإيكولوجية، وتطوير المساحات الطبيعية الرئيسية مثل "جراند بارك دو لويست". وتؤكد المدينة على حماية بؤر التنوع البيولوجي، والأراضي الرطبة، وتعزيز قدرة المدن على التكيف مع تغير المناخ.

3-4- مجال العمل 2: التعاون بين مستويات الحكومة، والدمج

مدن أفريقية تدمج الطبيعة في تخطيط استخدام الأراضي والبنية التحتية الحضرية

دعم مشروع الأصول الطبيعية الحضرية لأفريقيا، الذي نفذه المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية بأفريقيا بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، إحدى عشرة مدينة أفريقية في تسع دول لدمج الحلول القائمة على الطبيعة في استراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية، بهدف تحسين الحوكمة الحضرية وممارسات التخطيط وفرص الحصول على التمويل. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا وهنا.

مدن في مختلف أرجاء العالم تتخذ إجراءات لحماية الأراضي الرطبة

يشجع برنامج اعتماد مدن الأراضي الرطبة، في إطار اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، المدن التي تتبنى الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة الحضرية وشبه الحضرية وتحافظ عليها، ويحتفي بها، ويروج لمشاركة المجتمع المحلي في الأمور التي تخص هذه الأراضي، فضلا عن دمج هذه النظم الإيكولوجية في التخطيط البلدي وعمليات صنع القرار.

وفي عام 2025، خلال مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية رامسار، تسلمت 31 مدينة أراض رطبة معتمدة حديثًا جوائزها من 16 دولة في شتى أنحاء العالم. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

برنامج بناء القدرات للمناطق المحمية البلدية في ولاية ريو دي جانيرو، بالبرازيل

يعمل برنامج ريو دي جانيرو لدعم إنشاء وإدارة وحدات حفظ بلدية على تعزيز قدرات البلديات على إنشاء وإدارة مناطق محمية في جميع البلديات البالغ عددها 92 بلدية. ويقدم البرنامج المساعدة التقنية والتدريب للمديرين في القطاع العام، والدعم العملياتي للتنفيذ، بما في ذلك أدوات تخطيط الإدارة وإنفاذها. ومنذ عام 2009، دعم البرنامج إنشاء أكثر من 60 منطقة محمية بلدية، وحسّن قدرات الحوكمة المحلية للتنوع البيولوجي. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

مشروع استصلاح أشجار المانغروف في سانت لويس، بالسنغال

جمعت سانت لويس خمس بلديات تتمتع بالحكم الذاتي بموجب اتفاق بين البلديات للقيام بإدارة مشتركة لمساحة 2,800 هكتار من أشجار المانغروف في دلتا نهر السنغال، حيث استصلح أكثر من 50 هكتارًا، وتحقق نمو سنوي للنظام الإيكولوجي بنسبة 7 في المائة، والوصول إلى 80 ألف شخص من خلال التوعية البيئية، فضلا عن المساهمة في إنشاء منصة وطنية لإدارة أشجار المانغروف بقيادة المديرية العامة للمناطق البحرية المحمية في السنغال. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

3-5- مجال العمل 3: حشد الموارد

حكومات دون وطنية تحشد الموارد للعمل في مجال التنوع البيولوجي

أعلنت حكومة كيبيك عن مساهمتها بمبلغ مليوني دولار كندي كدعم جديد للصندوق الإطاري العالمي للتنوع البيولوجي في مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي، وبذلك أصبحت أول حكومة دون وطنية تساهم في صندوق عالمي للتنوع البيولوجي. وقد التزمت حكومة كاليفورنيا بمبلغ 1,2 بليون دولار أمريكي للحفاظ على ترابط النظام الإيكولوجي في مواجهة الآثار المدمرة لتغير المناخ.

آلية تمويل التنوع البيولوجي بين القطاعين العام والخاص في لومبارديا

يعمل برنامج BIOCLIMA على حشد التمويل المختلط بين القطاعين العام والخاص لدعم حفظ التنوع البيولوجي وإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء المنطقة. ويموّل البرنامج إدارة الغابات وحماية الموائل وتعزيز خدمات النظم الإيكولوجية من خلال الاختيار التنافسي للمشاريع ومتطلبات التمويل المشترك. وقد حشد البرنامج أكثر من 5،6 ملايين يورو ودعم مشاريع تغطي الإدارة والاستصلاح القانونيين لأكثر من ثلاثة آلاف هكتار من الأحراج. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

ائتمانات التنوع البيولوجي: آلية تحفيزية لتمويل الحفظ في بارانا

يُعدّ نظام ائتمانات التنوع البيولوجي في بارانا أول سياسة عامة دون وطنية من نوعها، حيث يُنشئ آلية مالية تُكافئ مُلّاك الأراضي الخاصة على جهودهم في مجال الحفاظ على البيئة واستصلاحها. ويقوم النظام حاليًا باعتماد 20 محمية طبيعية خاصة لإصدار ائتمانات تنوع بيولوجي قابلة للتداول، حيث يستثمر مصرف التنمية الإقليمي BRDE مليوني ريال برازيلي لشراء هذه الائتمانات وتسويقها للشركات التي تسعى إلى تعويض أثار أنشطتها على البيئة. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

السلطات المحلية تسخر التمويل الخاص لاستصلاح النظم الإيكولوجية

تتبنى بلدية أوفرستراند المحلية، الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي في جنوب أفريقيا، نهجًا متكاملًا من المنبع إلى المصب لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، والهشاشة المناخية، والأمن المائي، وتدهور النظم الإيكولوجية الساحلية. وقد حصلت البلدية على منحة تمويل صغيرة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمن مشروع "أجيال واستصلاح ومدن" لاستصلاح الأراضي الخثية في ممر حوض نهر أونروس، وذلك لحماية الموارد المائية، ومنع تدهور الأراضي، وضمان القدرة على الصمود على المدى الطويل في وجه تغير المناخ. ويعتمد استصلاح ضفاف نهر أونروس وأراضيه الخثية على نجاح إعادة إدخال نوع نباتي متوطن، وهو نبات النخيل البريونيوم المسنن (Palmiet Prionium serratum). وقد استقطبت البلدية استثمارات من شركات محلية ومؤسسة الصحراء البيضاء لإنشاء مشاتل قادرة على زراعة هذه النباتات المحلية على نطاق واسع.

3-6- مجال العمل 4: تنمية القدرات

بناء قدرات المدن في مجال استصلاح النظم الإيكولوجية

قام مشروع "الأجيال والاستصلاح والمدن"، في إطار عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، ببناء قدرات 24 مدينة في مختلف أنحاء العالم في مجال استصلاح النظم الإيكولوجية، وذلك من خلال تقديم الدعم التقني، وسلسلة من الندوات التدريبية على الإنترنت، وتبادل الخبرات شخصيا من مدينة إلى أخرى بشأن استصلاح النظم الإيكولوجية، والتركيز في الوقت ذاته على معالجة التحديات الحضرية. وأصدر المشروع تقريرين عن حالة التمويل المخصص للطبيعة في المدن، كما حدد فرص الاستصلاح في أسواق التمويل والعمل، ووضع مسارًا لسد فجوة الاستثمار للوفاء بالالتزامات العالمية بشأن التنوع البيولوجي والمناخ. وقد قاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذا المشروع الذي تموله الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، بدعم تقني من المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية في مجال التعاون عبر الحدود. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

دعم قيادات الشعوب الأصلية ومبادراتها في كيبيك، بكندا

تُموّل كيبيك مشاريع التنوع البيولوجي التي تقودها الشعوب الأصلية من خلال قنوات تمويل مخصصة ضمن خطتها للطبيعة. وتُفعّل هذه الخطة عبر برامج المنح، وصناديق الحفاظ على البيئة التي تقودها الشعوب الأصلية، وهياكل التنفيذ التي طُوّرت بالتعاون مع شركاء من الأمم الأولى والإنويت. وقد خصصت هذه المبادرة أكثر من 20 مليون

دولار كندي، ومكّنت من تنفيذ العديد من مشاريع الحفاظ على البيئة التي تقودها الشعوب الأصلية في جميع أنحاء البلاد. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

دليل إدارة التراث الطبيعي في مقاطعات الإكوادور

بعد أن تبيّن أن مقاطعات الإكوادور تمتلك السلطة القانونية لإدارة التراث الطبيعي، ولكنها تفتقر إلى الأدوات اللازمة لذلك، قام اتحاد حكومات المقاطعات المستقلة في الإكوادور بتطوير دليل عملي للإدارة الاستراتيجية، وصودق عليه بالتعاون مع مسؤولي المقاطعات، وقد حفّز هذا الدليل بالفعل مقاطعتين على الأقل على إعلان مناطق محمية جديدة، وأدى إلى شراكة مع الصندوق العالمي للطبيعة بقيمة 100 ألف دولار لتطوير أربع أدوات إدارة محلية إضافية. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

3-7- مجال العمل 5: التواصل والتعليم والتوعية العامة

أسبوع التنوع البيولوجي العالمي في كالي، بكولومبيا

استضافت مدينة كالي اجتماع المدن والمناطق المعنية بالتنوع البيولوجي في الفترة من 29 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2025، وذلك في إطار أسبوع التنوع البيولوجي العالمي في كالي. وقد مثّل هذا الاجتماع فرصةً هامةً لدعم صانعي القرار والجهات المعنية بالبيئة والتخطيط وإدارة المخاطر في تنفيذ استراتيجيات فعّالة تُعزز بناء مدن أكثر مرونةً واستدامةً وشموليةً. كما ألهم الاجتماع المشاركين (القادة والسلطات المحلية، بمن فيهم رؤساء البلديات وأمناء التخطيط وأمناء البيئة وغيرهم من صانعي القرار) وشجعهم على دمج الاستدامة والعمل المناخي ونُهج التنوع البيولوجي في خطط التنمية الإقليمية والسياسات العامة والبرامج المحلية، برؤية طويلة الأجل وأثرٍ بالغ.

رحلات من أجل الحياة – تواصل المدن والأقاليم من أجل الأنواع المهاجرة

تهدف هذه المبادرة، التي يقودها المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية – الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، إلى رفع مستوى الوعي بأهداف اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة بين المدن والأقاليم. ومن خلال تشجيع المدن والأقاليم الواقعة على طول مسارات الهجرة وممرات الطيور والممرات البحرية على التواصل، يُبرز هذا البرنامج كيف تُسهم الجهود المحلية في تعزيز الترابط الإيكولوجي وحماية الأنواع المهاجرة عبر الحدود. كما يُتيح للمدن المشاركة فرصة الظهور على المستوى العالمي وتبادل المعارف والتعاون والتعلم من الأقران والحصول على التوجيه التقني. وتشمل المدن التي انضمت إلى هذه المبادرة: سياتل، بارانكويلا، بلدية فلوريانابوليس، ولاية ريو غراندي دو سول، ساو لورينكو دو سول، بلدية بورتو أليغري، بارانا، كامبو غراندي، إسطنبول، يونتشون، فارزانه، أبو ظبي، وكوكودي. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

جائزة غوانغجو الدولية للابتكار الحضري

تُمنح جائزة غوانغجو الدولية للابتكار الحضري (جائزة غوانغجو)، برعاية مشتركة من اتحاد المدن والحكومات المحلية، ومتروبوليس، والرابطة العالمية للحواضر الكبرى (متروبوليس)، ومدينة غوانغجو، تقديرًا للممارسات المتميزة للمدن والحكومات المحلية في تعزيز الابتكار الحضري والتنمية المستدامة. وتغطي الجائزة نطاقًا واسعًا من المجالات، بما في ذلك الخدمات العامة والبنية التحتية، والتخطيط التشاركي، والشراكات، والتكنولوجيا، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والاندماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين. وتُعدّ هذه الجوائز مصدر إلهام فريد للمدن والمناطق في العالم. ومن بين الفائزين بجوائز الدورة السادسة، التي أُعلن عنها في عام 2024، مدن بوغوتا وهالاندري وكامبالا. ففي هالاندري باليونان، أعادت المدينة إحياء تراثها من خلال ترميم قناة هادريان المائية. وتُبرز هذه المبادرة الأهمية التاريخية والثقافية والتقنية للقناة، وتُسلط الضوء على دورها كمعلم معاصر ومصدر مائي هام. ويشجع المشروع السياسات الحضرية الخضراء والإدارة المستدامة للمياه من خلال إنشاء مساحات خضراء عالية الجودة في أربعة أحياء، وإعادة توظيف القناة المائية العاملة لأغراض الري، مما يُقلل الحاجة إلى مياه الشرب.

جائزة الصين لمدن التنوع البيولوجي الساحرة

تتخذ الحكومات المحلية الصينية خطوات استباقية لتنفيذ الخطة الوطنية للتنوع البيولوجي وإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وحظيت عدة مدن صينية، بذلت جهودًا استثنائية في تطوير مبادرات التنوع البيولوجي المحلية، بتكريمٍ ضمن برنامج أفضل الممارسات المتعلقة بمدن التنوع البيولوجي الساحرة. وخلال مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي، نالت المدن التسع التالية جوائز مدن التنوع البيولوجي الساحرة: مدينة آنجي، ومدينة بكين، ومنطقة بيلون في مدينة نينغبو، ومدينة ليشوي، ومنطقة نينغهي في مدينة تيانجين، ومدينة أوردوس، ومدينة شاوشينغ، ومدينة شييان، ومدينة شيامن. وانضمت جميع هذه المدن التسع إلى منصة "مدن مع الطبيعة".

تشجيع الشركات على الإدارة الإيجابية للبيئة في مقاطعة آيتشي، باليابان

نظمت مقاطعة آيتشي ندوات للشركات لتعريفها بنهج الإدارة الإيجابية للبيئة وأطر التنوع البيولوجي الدولية. ويستهدف برنامج الندوات الشركات المحلية لدمج اعتبارات التنوع البيولوجي في عمليات صنع القرار والعمليات التجارية. ويجري حاليًا تقييم التغيرات السلوكية التي طرأت على الشركات المشاركة بعد الندوات.

مبادرة الاستصلاح الإيكولوجي والسياحة الإيكولوجية في غرب الكاميرون

من خلال برامج التوعية البيئية، والمشاورات المجتمعية، وتطوير البنية التحتية للسياحة الإيكولوجية حول المناظر الطبيعية البركانية الغنية بالتنوع البيولوجي لجبل مبابيت، يعمل المجلس الإقليمي لغرب الكاميرون على بث الوعي العام بأهمية الحفاظ على النظام الإيكولوجي بين المزارعين والرعاة والمعالجين التقليديين. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

3-8- مجال العمل 6: التقييم وتحسين المعلومات لدعم عملية اتخاذ القرار

مؤشر التنوع البيولوجي للمدن

مؤشر التنوع البيولوجي للمدن، ويُعرف أيضا باسم مؤشر سنغافورة للتنوع البيولوجي للمدن، هو أداة تقييم ذاتي تُمكّن المدن من تقييم ورصد التقدم الذي أحرزته في الجهود التي تبذلها لحماية التنوع البيولوجي، وذلك وفقًا لخطوطها الأساسية الخاصة. واستنادًا إلى الدليل الأصلي، أُدمجت النسخة الرقمية من دليل مؤشر التنوع البيولوجي للمدن في منصة مدن مع الطبيعة (CitiesWithNature) لتشجيع المدن وتمكينها من إجراء عمليات الرصد والإبلاغ عن التنوع البيولوجي والطبيعة. كما تُرجم الدليل إلى اللغات البرتغالية والإسبانية والفرنسية والكورية، وتتوفر جميع النسخ المترجمة الأربع على منصة مدن مع الطبيعة.

مؤشرات الطبيعة الحضرية

تتألف مؤشرات الطبيعة الحضرية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة من 30 موضوعًا مؤشرًا موزعة على ستة محاور، وقد طُوّرت لمساعدة المدن على فهم تأثيراتها على الطبيعة، ووضع أهداف قائمة على العلم للتحسين، ورصد التقدم المُحرز وفقًا لذلك. ومن خلال تسليط الضوء على الأداء الإيكولوجي للمدن، يُسهم هذا الإطار في تعزيز الشفافية والمساءلة البيئيتين، وتيسير وضع الأهداف، وتحفيز جهود الحفاظ على البيئة.

خارطة طريق ناتورا (NATURA) العالمية لحلول حضرية قائمة على الطبيعة

تُعدّ خارطة طريق ناتورا العالمية الجهد الأكثر شمولاً حتى الآن لتقييم حالة المعرفة والممارسة للحلول القائمة على الطبيعة في المدن والأقاليم المتحضرة في العالم. وهي مبنية على سبعة تقييمات إقليمية تغطي أفريقيا، وآسيا، وأوقيانوسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوروبا، والولايات المتحدة وكندا، وأمريكا اللاتينية، وتجمع بين البحوث العلمية، ورؤى الخبراء، ودراسات الحالة الواقعية، وتقدم إرشادات واضحة وقابلة للتنفيذ لصناع القرار على جميع المستويات. واختيرت هذه الخرائط من بين آلاف دراسات الحالة للحلول القائمة على الطبيعة في الأقاليم الحضرية من جميع أنحاء العالم، وتضم أكثر من 150 حالة نموذجية تغطي أنواعًا متنوعة من هذه الحلول، وتستجيب لتغير المناخ، والصحة، والتلوث، والتنوع البيولوجي، وصحة الإنسان، وغيرها من التحديات، وتغطي هذه الحالات نطاقات جغرافية وسياقات اجتماعية وثقافية مختلفة، ويمكن أن تُستخدم كأمثلة لتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة، وتكرارها، وتطويرها لتحقيق تأثير محلي وإقليمي. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

3-9- مجال العمل 7: الرصد والإبلاغ

ميثاق برلين للطبيعة الحضرية

ميثاق برلين للطبيعة الحضرية، المندمج في منصة مدن مع الطبيعة، هو مبادرة رائدة تقودها مدينة برلين، وتسعى إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي في المدن وعكس مساره، ووضع الطبيعة على طريق التعافي لصالح الإنسان وكوكب الأرض، في مدن العالم قبل نهاية عام 2030. ويتضمن الميثاق ستة مبادئ تنفيذية تضمن التنفيذ الفعال لمجالات الميثاق السبعة المستهدفة، والتي يتضمن كل منها مجموعة من الأهداف الفرعية. وحتى الآن، وقّعت 19 مدينة على الميثاق والتزمت بتحقيق هذه الأهداف.

مواءمة السياسات عبر الرابط بين التنوع البيولوجي والمناخ في اسكتلندا

تدمج اسكتلندا بين التنوع البيولوجي وتخطيط التكيف مع تغير المناخ من خلال تطوير استراتيجيات منسقة بين مختلف الوزارات الحكومية. ويشمل ذلك مواءمة خطة تنفيذ استراتيجية التنوع البيولوجي الاسكتلندية مع خطة التكيف الوطنية، وتبادل أطر ومؤشرات الرصد. وقد أدى هذا النهج إلى دمج مؤشرات التنوع البيولوجي في رصد القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتحسين تنسيق التنفيذ بين القطاعات. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

قياس آثار الظواهر المناخية المتطرفة على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقود كاتالونيا مشروع الآثار الرئيسية للظواهر المناخية المتطرفة على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط – شراكة العمل المتعلقة بمناخ منطقة البحر الأبيض المتوسط (MECEMB–MCAP)، والمشروع هو مبادرة علمية عابرة للأقاليم تجمع بين أقاليم مناخ البحر الأبيض المتوسط (بما في ذلك كاليفورنيا، ونيو ساوث ويلز، وكيب الغربية، وسانتياغو دي تشيلي) لتقييم كيفية تأثير الجفاف وحرائق الغابات وموجات الحر على التنوع البيولوجي، وترجمة النتائج إلى توصيات سياساتية مشتركة. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

رصد التنوع البيولوجي المجتمعي في يوكاتان

قام مشروع رصد التنوع البيولوجي المجتمعي في يوكاتان بتدريب 43 فرداً من أفراد المجتمع المحلي في أربع مناطق زراعية (إيجيدو) في بلدية تيكاكس على نشر وإدارة كاميرات آلية مثبتة لرصد أنشطة الحيوانات، مما أسفر عن تسجيل 36 نوعاً من الحيوانات على مدار 118 يوماً من أخذ العينات. وللمزيد من المعلومات، انقر هنا.

4- منصتا المدن مع الطبيعة والأقاليم مع الطبيعة – عرض التزامات المدن والأقاليم تجاه إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

أخذ 76 مدينة وإقليما مشاركا ٧١١ التزامًا فعالا على عاتقهم حتى الآن، على منصتي المدن مع الطبيعة والأقاليم مع الطبيعة، مما يدل على وجود رغبة لدى الحكومات دون الوطنية والمحلية على نطاق واسع للمساهمة في تحقيق أهداف الطبيعة في العالم. وقد اعتُرف بهاتين المنصتين في المقرر 12/15 كآلية للحكومات دون الوطنية والمحلية للإبلاغ عن مساهماتها في إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وتُترجم هذه الالتزامات إلى تنفيذ فعلي على أرض الواقع، حيث تم اتخاذ ما مجموعه ١٣٣٣ إجراءً على المنصتين. وتنقسم هذه الالتزامات إلى ثلاثة مجالات عمل، موضحة أدناه.

4-1- حماية الطبيعة واستصلاحها

أُعلن 340 التزامًا في هذا المجال، مدعوما بـ 766 إجراءً موثقًا، مما يدل على أن المدن لا تكتفي بالتعهد بحماية الطبيعة فحسب، بل تُتابع أيضًا التنفيذ الفعلي على أرض الواقع. وتُسهم هذه الجهود بشكل مباشر في تحقيق ثمانية

أهداف من أهداف التنمية المستدامة وثمانية أهداف من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وهذا يشمل الأهداف 1 و2 و3 و4 و5 و6 و7 و8، مما يُبرز التوافق بين العمل المحلي وطموحات العالم بخصوص التنوع البيولوجي.

4-2- الاستخدام المستدام للطبيعة

يُسلط مجال العمل المتعلق *بالاستخدام المستدام للطبيعة* الضوء على كيفية دمج المدن للتنوع البيولوجي في الحياة الحضرية اليومية من خلال ضمان استخدام الموارد الطبيعية بمسؤولية وإنصاف وبطرق تدعم رفاه المجتمع. وفي هذا الفئة، قدمت المدن 142 التزامًا، ودعمتها بـ 156 إجراءً موثقًا، مما يُظهر تقدمًا حقيقيًا في دمج الممارسات المستدامة في الأنظمة الحضرية. وتتوافق هذه الإجراءات مع خمسة أهداف من أهداف التنمية المستدامة وتُسهم في تحقيق أربعة أهداف من أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وهذا يشمل الأهداف 9 و10 و11 و12، مما يعكس ترابطًا قويًا بين المبادرات المحلية وأهداف الاستدامة العالمية.

4-3- تطوير الأدوات والحلول

يعكس مجال عمل *تطوير الأدوات والحلول* الجهود المتزايدة التي تبذلها المدن لتعزيز الظروف المواتية اللازمة لاتخاذ إجراءات فعّالة بشأن التنوع البيولوجي. وحتى الآن، قدّمت المدن المشاركة 229 التزامًا، ودعمتها بـ 340 إجراءً موثقًا، مما يُظهر تركيزًا واضحًا على بناء أطر الحوكمة وأنظمة المعرفة والآليات المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي العالمية. وتُسهم هذه الجهود في تحقيق 12 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة، وتتوافق مع 9 أهداف من أهداف إطار التنوع البيولوجي العالمي، بما في ذلك الأهداف 13 و14 و15 و16 و18 و19 و20 و21 و22، مما يُؤكد الطبيعة الشاملة لهذا المجال.

ودُمجت التزامات منصتي "مدن مع الطبيعة" و "أقاليم مع الطبيعة" في آلية تبادل المعلومات لاتفاقية التنوع البيولوجي لكفالة مراعاة تقدم المدن والمناطق في عملية الاستعراض العالمية.

5- الطريق المتجه إلى عام 2030

على الرغم من أن التعبئة المتزايدة للمدن والأقاليم تُمثل إنجازًا كبيرًا، فإن معدل التنفيذ الحالي لا يزال غير كافٍ. ويجب رفع مستوى الطموح على جميع مستويات الحكومات، وينبغي أن يُترجم الزخم الذي شهدناه حتى الآن إلى عمل أعمق وأسرع وأكثر تنسيقًا على أرض الواقع. وبموجب المقرر 12/15 لخطة العمل في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، التزمت الأطراف بدعم وتمكين الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية بصفتها جهات فاعلة أساسية في تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. ويُذكّر هذا التقرير بهذا الالتزام ويؤكد أن الفترة المقبلة هي فترة مساءلة. فالأطر والقرارات والتوجيهات موجودة بالفعل، وما هو مطلوب الآن هو عمل متسق وعاجل ومكثف. ويمكن لالتزامات وإجراءات الحكومات دون الوطنية والمحلية أن تزيد احتمال تحقيق أهداف عام 2030، ولكن لا يزال يتعين على الأطراف والحكومات دون الوطنية والمحلية والشركاء الرئيسيين، مثل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية – الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، وشبكة Regions4، ومجموعة الحكومات دون الوطنية الرائدة، ولجنة الأقاليم التابعة للاتحاد الأوروبي، بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك.